

فلسطين أمام مفترق طرق

هاني المصري*

بعد العدوان العسكري الإسرائيلي، الذي حمل اسم "عملية السور الوافي"، تقف فلسطين أمام مفترق طرق. فقد أحدث العدوان زلزالاً لما تركه من وقائع جديدة، ولما كشفه من ثغرات مهمة في السياسة والمقاومة الفلسطينيتين، وفي أداء معظم المؤسسات الرسمية والأهلية. إذ غابت القيادة والسلطة ومعظم منظمات العمل الأهلي بعض الوقت، وحل محلها فوضى شبه كاملة، سياسية واقتصادية وأمنية وإعلامية، وطفت إلى السطح بسرعة دعوات متناقضة. وأطلقت برأسها دعوات انهزامية تطالب بالاعتراف بالهزيمة ودفع استحقاقاتها بوقف الانتفاضة والمقاومة والسعي لإلحاق العربة الفلسطينية بالقطار الأميركي قبل فوات الأوان. كما ظهرت دعوات متطرفة انتحارية تدعو إلى رحيل السلطة، وإسقاط القيادة الوطنية الشرعية لأنها فقدت دورها التاريخي وعجزت عن تأمين الحماية لشعبها، أو لأنها لم تقاوم الاحتلال الجديد مقاومة فعالة. فالأمانة تقتضي القول إن أصواتاً أخرى ومبادرات متنوعة ظهرت وتزايدت بقوة، وهي تنطلق من رفض الاستسلام وتدعو إلى الجمع ما بين السياسة والمقاومة والإصلاح، وما بين المهمات الوطنية والديمقراطية. وهناك ما يجعلنا نعتقد أن هذه الأصوات والمبادرات تعبر عن حقيقة إرادة الشعب الفلسطيني وصموده، وتمثل المستقبل الذي يخطو إليه على الرغم من كل الصعوبات.

كان لعملية "السور الوافي" عدة أهداف هي:

- القضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة، أو على الأقل توجيه ضربة قاصمة إليها.
- إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية وعزل رئيسها في الحد الأدنى، وتدميرها وخلق قيادة عميلة، أو إخضاع القيادة الفلسطينية لاتفاق جائر في الحد الأقصى.
- إعادة صوغ عملية السلام واتفاق أوسلو على أسس جديدة، أبرزها جعل الأمن في جميع الأراضي المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وقطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية حرة وذات سيادة وقابلة للحياة والتطور.
- إيجاد واقع جديد يفتح الأبواب أمام فرض الحل الشاروني الانتقالي متعدد المراحل.

* كاتب وصحافي فلسطيني، رام الله.

لكن الهدف الرئيسي من العدوان المستمر كان، ولا يزال، هزيمة الإرادة والوعي والإدراك الفلسطيني، وتخفيض سقف التوقعات والمطالب الفلسطينية، واستعادة قوة الردع الإسرائيلية، بإظهار أن خيار المقاومة الفلسطينية ليس فقط غير قادر على تحقيق إنجازات سياسية، بل أيضاً يلحق بالشعب الفلسطيني، سلطة ومجتمعاً، خسائر جسيمة.

هزيمة أم انتصار؟

إذا توقفنا أمام نتائج العدوان الإسرائيلي وتأملنا ما جرى ملياً لا نصل إلى الاستنتاج أن هزيمة فادحة ألحقت بالفلسطينيين كما يردد البعض في الكواليس، وفي الحوارات البيئية المغلقة التي تكاثرت كالفطر في هذه الأيام.

ويجب أيضاً عدم الاستنتاج أننا انتصرنا؛ فاعتقادي المتواضع أننا لم ننتصر ولم نهزم، ولا نزال وسط المعركة.

الجواب عن سؤال الانتصار والهزيمة ليس جواباً سهلاً وجاهزاً، ويجب ألا يخضع للتمنيات والرغبات والإسقاطات المصلحية، وإنما لا بد من أن ينطلق من معايير موضوعية واضحة ومحددة - المعيار السياسي الذي يمكن المحاكمة استناداً إليه هو: هل تحققت أهداف حكومة شارون؟ والمعيار الثاني من حيث الأهمية هو: هل انتهت المعركة وحسمت، أم أنها مستمرة وما زلنا وسطها؟ فقد أعلنت حكومة شارون والخبراء والناطقون باسمها أن عملية "السور الواقى" مرحلة أولى في خطة مكونة من عدة مراحل. وما زالت المرحلة الثانية والواضحة - وهي اجتياح قطاع غزة - تنتظر التوقيت المناسب. أمّا المراحل الأخرى فيجب التفكير فيها والبحث عنها، لأنها ليست واضحة تماماً حتى الآن.

وإذا عدنا إلى قراءة وتطبيق المعيار الأول نرى أن أهداف العدوان لم تتحقق. فلم يتم القضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة، بما فيها العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، إذ تم تنفيذ عمليات داخل الأراضي المحتلة وفي إسرائيل في ذروة العدوان، وتعود الأوضاع بسرعة على هذا الصعيد إلى ما كانت عليه قبل التاسع والعشرين من آذار/مارس الماضي. فالخبراء الإسرائيليون يتحدثون حالياً عن إنذارات بحدوث عمليات وعن تنفيذ عمليات، بمعدل عشر عمليات يومياً. صحيح أن الحرب الإسرائيلية ألحقت خسائر جسيمة ببنية المقاومة الفلسطينية، إذ استشهد وجرح واعتقل مئات المناضلين والمقاومين، لكن الخسائر الفعلية والأكبر طالت البنية التحتية للسلطة والمجتمع، ومعظم الشهداء والجرحى والمعتقلين كان من المدنيين؛ وهذا يقدم حوافز جديدة للمقاومة. فالفلسطينيون ليسوا وحدهم من يعرف ويقول إن العدوان لم يحقق أهدافه، بل ثمة أيضاً قادة سياسيون وعسكريون وأمنيون إسرائيليون وغيرهم، مثل

بن - إيعيزر وزير الدفاع، ونائب وزير الدفاع الأميركي الأكثر تطرفاً في الإدارة الأميركية وأكبر مناصري إسرائيل، يعترفون بأن العدوان العسكري حقق نتائج تكتيكية قصيرة المدى، وبأن لا حل عسكرياً للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إذ لا يمكن لجيش حتى لو كان رابع أقوى جيش في العالم أن يحسم المعركة عسكرياً مع شعب محتل مصمم على دحر الاحتلال. فالاحتلال والاستيطان والعدوان هي البنية التحتية للمقاومة، وما دام الاحتلال مستمراً ستبقى المقاومة ضده قائمة. وقد تخبو حيناً، لكنها ستتصاعد في حين آخر. وما لم يتم وضع حد للاحتلال، وانطلاق مبادرة سياسية جادة وفعالة تهدف إلى إنهاء الاحتلال خلال فترة قصيرة، فلن تتوقف المقاومة، ويجب ألا تتوقف. يمكن النظر والتمييز في أشكال المقاومة المشروعة ذات الجدوى وأيها ضارة، لكن وقف المقاومة من دون حل سياسي يعني تكريس الاحتلال والاستيطان، والمزيد من مصادرة الأرض وتهويدها، وفتح الأبواب لإحياء مشروع إسرائيل الكبرى وتهجير الفلسطينيين.

لكن السؤال عن اقتصار المقاومة على بعض المواقع في أثناء الغزو، وخصوصاً في مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس، سؤال مشروع ويثير النقاش بشأن الأسباب وما إذا كانت تعود إلى تعذر إمكان المقاومة، أم إلى عدم الاستعداد لها، أم إلى مسألة تجمع ما بين الاثنين. لقد أضعف الاجتياح الإسرائيلي المقاومة لكنه لم يقض عليها، والضربة التي لم تقض عليّ قد تقويني. كما أضعف العدوان السلطة الفلسطينية بصورة كبيرة، وجردها من جزء كبير من سلطاتها وصلاتها وهبتها، لكنه لم ينجح في عزل الرئيس ياسر عرفات. بل ما حدث عكس ذلك تماماً، إذ تعززت شعبيته فلسطينياً وعربياً، وتكرست شرعيته عربياً ودولياً إلى درجة نجد فيها حتى الإدارة الأميركية عادت إلى الاعتراف بالقيادة الفلسطينية والتعامل معها، ومنحت الرئيس الفلسطيني فرصة جديدة بدلاً من التساوق الذي ظهرت به، قبيل العدوان وفي أثناءه، مع مخطط شارون لاستبدال القيادة الفلسطينية بقيادة أخرى عميلة، أو مطواعة أكثر للشروط الأميركية والإسرائيلية.

وأكثر من ذلك، فالمجتمع الدولي كله مشغول حالياً بإعادة بناء ما تهدم جراء العدوان، وإعادة بناء السلطة والأجهزة الأمنية تحديداً، على الرغم من أن هذه العملية تتوافق مع الدعوات الأميركية - الإسرائيلية إلى "إصلاح" السلطة، وهو الاسم الإسرائيلي المستعار للاستسلام حيث المطلوب، أميركياً وإسرائيلياً، أن تستجيب السلطة لمتطلبات الحل الأميركي - الإسرائيلي. وإذا لم يحدث "الإصلاح" المطلوب إسرائيلياً يجد شارون الحجة لعدم العودة إلى طاولة المفاوضات، ولا استمرار العدوان وتصعيده. وهذا يقودنا إلى الهدف الرئيسي للعدوان، وهو هزيمة الإرادة والوعي والإدراك الفلسطيني، وجني ثمار سياسية من ورائه. فهذا الهدف لم يتحقق بدليل أن

القيادة الفلسطينية لم ترض بعد العدوان بما سبق أن رفضته قبله. إذ إنها لا تزال ترفض الموافقة على تعديلات الجنرال زيني لخطة تينيت التي تنسف هذه الخطة من الأساس كونها تعطي إسرائيل كل ما تريد، من حق التدخل العسكري عندما تشاء، إلى رفض الجداول الزمنية لانسحاب قواتها إلى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر 2000. كما لا يزال الموقف الفلسطيني رافضاً لإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد، أو مشترك، قبل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلت في الاجتياح الأخير، وقبل تراجع حكومة شارون عن الإجراءات التي اتخذتها عشية العدوان وفي أثنائه وبعده. صحيح أن القيادة الفلسطينية عادت إلى تأكيد موقفها الرافض للعمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، وأنها عبرت عن هذا الرفض بلسان الرئيس عرفات وبعبارات أقوى من السابق، لكنه موقف قديم لم يحمل جديداً جوهرياً. فهو تنازل، لكنه لا يغير قواعد الصراع الأساسية السابقة والمستمرة.

كما أن السلطة عقدت، أو تغاضت عما عُقد من اتفاقات سيئة، فيما يتعلق بمقر الأمن الوقائي في بيتونيا، والذي تم برعاية أميركية، وفيما يتعلق بفك الحصار عن مقر الرئيس في رام الله وما تضمنه من نقل المحكومين في قضية اغتيال زئيفي، إضافة إلى أحمد سعدات وفؤاد الشوبكي، إلى سجن في أريحا بإشراف ومراقبة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا، وفيما يتعلق بفك الحصار عن كنيسة المهد وما تضمنه من إبعاد للفلسطينيين إلى خارج وطنهم بموافقة فلسطينية، وإن كان إبعاداً مؤقتاً. إن هذه الاتفاقات السيئة قد تكون أهون الشرين، وقد تكون اضطرارية، وقد كان يمكن تجنبها، لكن يجب عدم النظر إليها كأنها القضية كلها؛ فما هي إلا نتيجة وفرع من أصل جذره الأساسي استمرار الصمود الفلسطيني في ظل عدم بلورة استراتيجية فلسطينية واضحة تجمع السياسة والمقاومة، وتوحد الشعب والقوى، وتؤدي إلى سيادة سياسة واحدة وقرار واحد بدلاً من السياسات والسلطات والقرارات والاستراتيجيات المتعددة. لكن الاتفاقات السيئة بشأن ما جرى في مقر الأمن الوقائي ومقر الرئيس وكنيسة المهد، أخطر ما فيها أنها تنذر بإمكان قيام وصاية دولية على القرار الفلسطيني. فبدلاً من الحماية الدولية التي طالما طالب الفلسطينيون بها، حصلنا على سجن دولي، وإبعاد دولي، وتسليم مناضلين بوساطة دولية!

غير أن هذه الاتفاقات السيئة لم تتوافق ولم تؤد، ويمكن ويجب ألا تؤدي إلى فرض اتفاق جائر على القيادة الفلسطينية.

ويبقى أسوأ ما حدث، وما يجعلنا نقول إننا لم ننتصر، هو أن العدوان الإسرائيلي الأخير مستمر واستطاع إيجاد واقع جديد يتشكل من كانتونات فلسطينية منفصلة بعضها عن بعض، وتتمتع بإدارة مدنية محدودة، ويحتاج التنقل فيما بينها إلى تصاريح من سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وهذا ما ينسف اتفاق أوسلو من أساسه،

ويعطي حكومة شارون وأية حكومة لاحقة ورقة ضغط قوية تستطيع أن تستخدمها على طاولة المفاوضات، كما تستطيع الانطلاق منها للمضي في فرض سياسة الأمر الواقع، التي تتجلى بالاستمرار في تهويد القدس، ومصادرة الأرض، وتوسيع المستعمرات، وإقامة مستعمرات جديدة ومناطق عازلة، وفرض خطة الفصل العنصري وسط صمت عربي ودولي شبه مطبقين.

الإصلاح أم المقاومة، المقاومة أم السلطة، السلطة أم الإصلاح؟

منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وما أدى إليه ذلك من تجسيد الكيان الوطني الفلسطيني أول مرة على الأرض الفلسطينية، وحفر اسم فلسطين على خريطة العالم الجديدة، وإعادة أكثر من ربع مليون فلسطيني من الشتات إلى أرض الوطن، حدث خلاف جوهري في الساحة الفلسطينية بشأن اتفاق أوسلو والتنازلات الكبرى التي رافقته وكل ما أدى إليه، بما في ذلك طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الذي أقيم وخصائصه.

حكم على السلطة ألا يترافق قيامها مع دحر الاحتلال وتوفير السيادة على الأرض والسكان. فهي جاءت مقيّدة بالقيود الغليظة لاتفاق أوسلو ولكل الاتفاقات التي استندت إليه طوال المرحلة الانتقالية، الأمر الذي أعطى قوى المعارضة الفلسطينية التي لم توافق في معظمها على اتفاق أوسلو، حجة قوية لرفض التعامل معه كأمر واقع، واختارت البقاء خارج السلطة. فلم تمثل في مجلس السلطة التنفيذي (الحكومة)، ولم تشارك في الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية، وأعطت لنفسها الحق في إقامة سلطة ثانية فعلية من دون أن تعلن ذلك. لكنها، عملياً، لم تعترف بالسلطة ولم تتعامل معها إلا بصورة انتقائية ولمعالجة إشكاليات معينة، مثل الاعتقال، أو لمنع الاحتكاكات أو الاقتتال الداخلي. صحيح أن المعارضة، وخصوصاً في المراحل الأولى لتأسيس السلطة، عزلت نفسها سياسياً وشعبياً، وبصورة خاصة عندما اختارت منفردة تنفيذ سلسلة من العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، استخدمتها حكومات إسرائيل المتعاقبة ذريعة لعدم الوفاء بالاستحقاقات الإسرائيلية الواردة في الاتفاقات، ووظيفتها وسيلة قوية للضغط على السلطة من أجل الوفاء بالتزاماتها إزاء التنسيق الأمني، وفي شأن وقف عمليات المقاومة وكبحها واعتماد المفاوضات كأسلوب وحيد للتوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وفلسطين.

لكن مع تعثر عملية السلام، وانهيار اتفاق أوسلو، وفشل المفاوضات وقمة كامب ديفيد في التوصل إلى اتفاق سلام دائم، ومع لجوء حكومة براك إلى العدوان والحصار

والحل العسكري في محاولة لفرض السلام الإسرائيلي بالقوة بعد أن عجزت عن فرضه على طاولة المفاوضات، وبعد انتهاء التفويض الذي حصل عليه الرئيس الفلسطيني والمجلس التشريعي من الشعب في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في كانون الثاني/يناير 1996، وانتهت مدتها في كانون الثاني/يناير 1999، أخذت المعارضة الفلسطينية من كل ذلك ظروفاً وأسباباً لدعم موقفها من المفاوضات وعملية السلام واتفاق أوسلو وخيار المقاومة، وأصبحت أقوى في مجال التشكيك في شرعية السلطة التي تناقست مع كل يوم جديد يمر من دون إجراء الانتخابات. لكن ذلك كله لا يعني فقدان السلطة للشرعية الوطنية والقانونية التي حصلت عليها، وإنما يعني حاجتها المتزايدة إلى تجديد هذه الشرعية. فشرعية القيادة مستمدة من منظمة التحرير الفلسطينية أولاً وقبل أي شيء آخر. صحيح أن السلطة كانت تأمل وتعمل للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي في مدة أقصاها سنة 2000، وهو ما يسمح بعده بإجراء الانتخابات وهي مسلحة بإنجاز وطني تاريخي، إلا إن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن، ووجدت السلطة والقيادة الفلسطينية أنفسهما في وضع المضطر إلى اللجوء إلى الانتفاضة والمقاومة جنباً إلى جنب مع المفاوضات كطريق جديد للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي.

ومع استمرار وتعاضم الانتفاضة والمقاومة رداً على تصاعد العدوان العسكري الإسرائيلي، وبعد الانتصار الساحق لشارون في الانتخابات الإسرائيلية وما يعنيه ذلك من اتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو مزيد من التطرف والعنصرية والعدوانية ورفض للمفاوضات وعملية السلام وتغليب خيار القوة والحسم العسكري والتمسك بالاحتلال والاستيطان، ومع عدم قدرة الانتفاضة والمقاومة حتى الآن على تحقيق إنجازات سياسية حاسمة تنقلهما إلى وضع أفضل مما كانتا عليه، فإن فلسطين تقف أمام مفترق طرق، إذا لم تحسم موقفها فيه ستكون أمام مستقبل مجهول مفتوح على شتى الاحتمالات، بما فيها احتمال حدوث هزيمة جديدة يمكن أن تكون أسوأ من نكبة 1948.

فعلى الفلسطينيين أولاً الإجابة عن السؤال: هل يمكن الجمع ما بين السلطة والمقاومة؟ وإذا اختار الفلسطينيون المقاومة هل على السلطة الرحيل كما طالب مؤخراً خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس؟ أنا من أنصار الجمع ما بين السلطة والمقاومة، وما بين السياسة والمقاومة، لأن رحيل السلطة يعني الفوضى كما حدث في أثناء العدوان الأخير. وأنا من أنصار الجمع بين المفاوضات والمقاومة، شريطة حسم الموقف الفلسطيني من العمليات الاستشهادية ضد المدنيين داخل إسرائيل، لأن التجربة أثبتت أن المقاومة الفلسطينية يجب أن تمتنع من تنفيذ مثل هذه العمليات لأسباب مبدئية وخلقية وسياسية ومصالحية وعملية. لكن هذا سؤال مهم

وبحاجة إلى إجابة وطنية يتفق عليها الجميع أو الأغلبية. فلا يمكن أن يبقى المصير الوطني كله متروكاً لاجتهادات متعارضة كلياً، بحيث يعتبر كل فرد وكل مجموعة وكل فصيل أنه يملك حق إصدار القرار الوطني المستقل. فإذا لم يسارع الفلسطينيون إلى بلورة استراتيجية وطنية واحدة، تحدد الأهداف وأشكال النضال والأدوات والخطط والمراحل والتحالفات والإمكانات، ويندرج تحتها مقاومة واحدة وسياسة واحدة وقرار واحد، فإن الفوضى ستعم وتنتشر. والفوضى أقصر طريق نحو الهزيمة والكارثة.

إصلاح السلطة ضرورة حيوية

إذا كان الجواب الفلسطيني الوطني يدعم استمرار السلطة، فعلى هذه أن تصلح سياساتها وأنظمتها وهيكلها الوظيفي والإداري والمالي. ذلك بأن النموذج الذي قدمته السلطة، على الرغم من الإنجازات التي حققتها، أو على الرغم مما تمثله من تجسيد للكيان الوطني وحنين إلى الدولة الفلسطينية العتيدة، لم يكن نموذجاً يدعو إلى الثقة، ولم يحقق الطموحات الفلسطينية، وإنما كانت سلطة تتناحر فيها مراكز القوى، وتطغى فيها السلطة التنفيذية على السلطات كافة، والأجهزة الأمنية على السلطة التنفيذية، وتحكمت مؤسسة واحدة هي مؤسسة الرئاسة في كل السلطات والصلاحيات والأوراق والخيوط، وأدارت البلد، لا عبر الحكومة وإنما عبر المستشارين وقادة الأجهزة وبعض الوزراء والمفاتيح. ولهذه الأسباب انتشرت ظواهر التسيب، وسوء الإدارة، والفساد، والمحسوبية، والتضخم الإداري، والتفرد والفردية، والعائلية والعشائرية، والفتوية السياسية والجهوية. وكل هذا لم يمكن السلطة من خوض المفاوضات بأعلى كفاءة ممكنة، كما لم تجسد المقاومة كما يفترض. وهذا يتطلب إعادة صوغ وبناء السلطة على أسس جديدة تخدم الهدف الفلسطيني الأساسي في هذه المرحلة، وهو إزالة الاحتلال، وتلبي حاجات المجتمع الفلسطيني وأولوياته بصورة أفضل.

فالفلسطيني بحاجة إلى نظام سياسي وطني ديمقراطي وتحرري، يقوم على دستور أو قانون أساسي يلتزم مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالها - وخصوصاً استقلال القضاء - ومبدأ تداول السلطة، والانتخابات الدورية، واحترام سيادة القانون وحقوق وحرية الإنسان الأساسية. كما يستند إلى الشفافية، والمراقبة، والمحاسبة، ورفع الإنتاجية، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الظروف الصحية والتعليمية وحقوق العمل والعمال، وزيادة فرص الاستثمار، ومحاربة الفقر والبطالة والتخلف الفكري والعلمي، واعتماد التنمية والمساواة بين السكان بغض النظر عن الجنس والدين والأصل.

إصلاح أم إصلاحات؟

في هذا السياق فقط يمكن فهم أسباب تعالي دعوات الإصلاح بحيث كادت تطغى

على المقاومة، على الرغم من أن العدوان العسكري الإسرائيلي متواصل ومرشح للتصاعد. لكن الإصلاح المنشود، الذي يعكس إجماعاً حوله أول وهلة، هو في الحقيقة إصلاحات متعددة. فهناك من يرى في الدعوات الدولية والأميركية والإسرائيلية إلى الإصلاح خشبة خلاص، وسلماً للنزول من أعلى الشجرة التي وقفت عليها السياسة الفلسطينية بعد الانتفاضة والمقاومة. فالإصلاح، عند هؤلاء، مجرد جسر لوقف الانتفاضة والعودة إلى طاولة المفاوضات في ظل الاستعداد لقبول العرض الإسرائيلي كما هو، أو تعديله ما أمكن ذلك.

وهناك من يرى في الإصلاح ضرورة وطنية، وقوة من شأنها تعزيز الصمود ودعم المقاومة، وفرصة لاستعادة وحدة الموقف الفلسطيني في وجه الخطر الداهم الذي يهدد الجميع.

وهناك من يرى في الإصلاح خطراً مميّثاً لأن النظام السياسي الفلسطيني وصل إلى درجة من الخراب بحيث إذا جرت محاولة جادة لإصلاحه سينهار مرة واحدة كما أحدثت البريسترويكا في الاتحاد السوفياتي.

وهناك من يرى في الإصلاح فرصة لتعزيز النفوذ، وتقوية مراكز القوى وتحسين وضعها في السلطة، وتصفية الحساب مع المنافسين، والاستعداد للمرحلة الجديدة.. مرحلة ما بعد قيادة ياسر عرفات.

وهناك من يرى في الإصلاح فرصة لإزالة آثار العدوان الأخير وتجاوز الأزمة الحالية عن طريق بعض الإصلاحات الشكلية التي لا تسمن ولا تغني عن جوع، أو تكتفي بإجراءات مثل تقليص الحكومة، أو تغيير بعض الأشخاص، أو تبادل كراس محدود. لكن الحقيقة التي لا مهرب منها تتجسد في أن تشابك الوضع الفلسطيني مع عوامل ومؤثرات إسرائيلية وعربية ودولية، أو المطالب والحاجات الأصلية الفلسطينية، يجعل الإصلاح رويداً رويداً شرطاً للحياة والوجود، وليس مجرد إجراء شكلي يمكن القيام به من دون تغيير، أو يمكن تفاديته. وما تهرّبنا منه عند تأسيس السلطة وجدناه أمامنا حالياً على هيئة مشكلة أكبر. وما ننجح في التهرب منه حالياً سنجدّه أكبر أمامنا في المستقبل القريب. فلا مهرب من إجراء الإصلاح، وعلينا أن نحرص على القيام به بأنفسنا كي لا نضطر إلى القيام به بيد تينيت وشارون والزعماء العرب. وإذا قمنا به بأنفسنا سيكون في مصلحتنا، أمّا إذا نفذنا مطالب الآخرين فنحقق مصالحهم. يجب ألاّ تدفعنا صعوبة الأوضاع والمخاطر إلى اليأس والإحباط. إذ على الرغم من كل شيء فإنه لا يزال أمامنا فرص يمكن استغلالها.

مبادرات.. مبادرات

علينا أن نتوقف ملياً أمام مغزى النقاش الواسع والمتعدد والغني بشأن الإصلاح،

والمعارض والاعتصامات والمهرجانات وتجدد التظاهرات فور انسحاب الجيش الإسرائيلي من المدن التي احتلها، ومعنى تجدد الانتفاضة - المقاومة على الرغم من الخسائر الجسيمة، وأهمية المبادرات التي تنطلق في رام الله وغيرها من المدن الفلسطينية. فكل يوم نسمع عن مبادرات جديدة، مثل "نساء فوق الحصار" و"نواة" و"نساء من أجل العودة" و"لنا" و"المبادرة" و"خصم 25٪ من الإيجارات" ولجنة الدفاع عن حقوق الطلبة في جامعة القدس، ولجان الأحياء الشعبية، وغيرها من المبادرات التي تؤكد حقيقة بسيطة واحدة، ترسخت طوال الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتظهر مجدداً الآن وبقوة، وهي أن الشعب الفلسطيني حي وحضاري ومصمم على النضال والمقاومة لحر الاحتلال وإنجاز حريته واستقلاله، ويسعى لإقامة دولة حرة يعتز بها، وتكون دولة تعددية وعقلانية وتقدمية تؤمن بالعدالة والتنوع والإبداع والمنافسة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>